مشروع تحديات التحول في سوريا

ورقة نقاش (30)

النتيجة المفضَّلة لإيران في سوريا: نهاية مفتوحة أم اتفاق رسمي؟

حسن أحمديان، جامعة طهران

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست عام 1995، بعدد أعضاء قدره 53 دولة عضواً، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين والضباط العسكريين وموظفي الخدمة المدنية الدولية وموظفي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

المحررون:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع

تامر بدوي، باحث مساعد

المؤلف

حسن أحمديان

يعمل د. حسن أحمديان أستاذاً مساعداً لدراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جامعة طهران، وزميلاً في مشروع المذهب الشيعي والشؤون العالمية في مركز ويذرهيد للشؤون الدولية في جامعة هارفارد، وزميلاً بدراسة شؤون الأمن والسياسة في الشرق الأوسط في مركز البحوث الاستراتيجية في طهران. حصل أحمديان على درجة الدكتوراه في دراسات المنطقة من جامعة طهران، وحصل على زمالة أبحاث ما بعد الدكتوراه في مشروع إيران من مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية في جامعة هارفارد كينيدي. يتقن أحمديان كلاً من العربية والفارسية والإنجليزية، ويركز بحثه وتدريسه بشكل أساسي على السياسة الخارجية لإيران والعلاقات الدولية والتغيير السياسي والعلاقات المدنية–العسكرية والحركات الإسلامية في الشرق الأوسط. نُشرت أبحاثه وتحليلاته في مجلات علمية ومنافذ فارسية وإنجليزية وعربية مرموقة.

الأفكار الواردة تخصّ المؤلف وحده ولا تخصّ الناشر أو الجهات التي يعمل فيها المؤلف

نُشرت في تشرين الأول/أكتوبر 2020

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

مقدمة

أدّت مخاوف إيران الأمنية إلى تورّطها في الأزمة السورية عام 2011، وعبر استراتيجيتها التي تنامت على مدى السنوات التسع الماضية، طورّت طهران سياستها تجاه سوريا بالتماشي مع التطورات على الأرض، فتحوَّلت من التدريب العسكري على نموذج الباسيج الإيراني، إلى إضفاء الطابع الإقليمي على هذا النموذج (كما في حالة الحشد الشعبي في العراق) وتشجيع التدخل العسكري الروسي. وفي فترة يُنظر إليها على أنها المرحلة الأخيرة من الصراع، تواصل إيران دعم حليفها السوري والميليشيات المتحالفة معها لتحقيق التوازن ضد فرقاء الصراع الآخرين، وتحاول إيران ترسيخ المكاسب العسكرية عبر مواصلة دعم العملية السياسية التي تمثّل الأطراف المتنازعة وضمان انتقالاً سلساً للسلطة، شريطة ألا تقوِّض نتائجها المصالح الجيوسياسية الإيرانية في سوريا.*

المشاركة السياسية الإيرانية

كانت إيران منذ عام 2011 تميل إلى انخراط الحكومة السورية والمعارضة السورية في مسار سياسي، لذا عملت على صياغة حزمة إصلاحات أولية، إلا أن تنفيذها لم يكن ممكناً بسبب الأزمة التي بدأت عام 2011. ومع اتساع الأزمة، أعدَّت إيران خطة من أربع نقاط لحلها، وقدمتها عام 2014 إلى الأخضر الإبراهيمي، مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا آنذاك. وجاءت هذه الحزمة متوافقة مع بيان جنيف عام 2012، وشملت الوقف الفوري لإطلاق النار، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وضمان حماية دستورية للأقليات، والإشراف على الانتخابات. وكانت هذه النقاط الأربع متضمّنةً في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 الذي يؤيّد بيان جنيف.

إضافة إلى ذلك، شارك وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في "محادثات فيينا للسلام في سوريا" فور توقيع الاتفاق النووي الإيراني (المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة) مع مجموعة 5+1 عام 2015. وبعد مرور عام، في 23-24 كانون الثاني/يناير 2017، شاركت إيران في تأسيس عملية أستانا بالتعاون مع روسيا وتركيا، وأثبتت أستانا أنها أكثر فاعلية من الناحية السياسية مقارنة بعملية جنيف – الأمر الذي اتضح في العديد من جولات المحادثات بين الأطراف المتنازعة واتفاقيات وقف إطلاق النار التي تم التوصُّل إليها، فضلاً عن تشكيل وبلورة التطورات على الأرض. وإلى جانب خطتها المكوَّنة من نقاط أربع، بقيت عملية أستانا محور تركيز إيران الرئيسي للحلول السياسية على مدى السنوات الأربع الماضية.

الدمج بين عمليتي جنيف وأستانا

كانت عملية جنيف خطوة مشجعة للانتقال من الصراع المسلح المستمر إلى طاولة المفاوضات. وقد حظيت بدعم المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة والعديد من القوى العالمية. ومع ذلك، كانت إيران تنظر إلى جنيف من منظور عملية أستانا، وما إذا كانت ستوفر إضافة إلى جولات محادثات أستانا، وكيف يمكن تحقيق ذلك. وتشير النقاشات في طهران إلى أن عملية جنيف كانت فضفاضة ومبهمة جداً، وظلت بياناتها عامة، لذا كان إنتاج آليات فاعلة لحل النزاع السوري أمراً صعباً من الناحية العملية. وشملت القضايا الرئيسية التي نوقشت في الجولات الأولية في جنيف مبادئ الفترة الانتقالية وقضية الإرهاب، إلا أن جدول أعمال جنيف بقي مبهماً ومتنازعاً عليه. إضافة إلى ذلك، في ذروة الصراع السوري قبل انطلاق عملية أستانا، كان انعقاد كل جولة من عملية جنيف يستغرق نحو عامين. ومع ذلك، اكتسبت جنيف زخماً بفضل جولات المحادثات التي عُقدت بعد اعتماد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، ولاسيما بعد انطلاق عملية أستانا التي أدت إلى تطورات

* هذه الورقة مترجمة عن إسهام للمؤلف منشور باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للسياسات الأمنية.

مهمة على الأرض. ويشير مندوبو إيران إلى أن وفد المعارضة السورية الذي حضر في جنيف لم يمثل المعارضة على الأرض، بينما تم تضمين هؤلاء لاحقاً في عملية أستانا.

لا يرى الإيرانيون في جنيف عملية ناجحة أبداً. لكن بصرف النظر عن عيوبها، تقترح الرؤية السائدة في طهران الدمج بين عمليتي جنيف وأستانا. بعبارة أخرى، يجب على الداعمين الإقليميين والدوليين الرئيسيين للأطراف السورية أن يلعبوا دوراً حازماً وفقاً للمبادئ المتفق عليها في عملية أستانا والمنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 2254، وبما يتماشى مع الحزم الأربع الموضحة في محادثات جنيف الرابعة عام 2017. إضافة إلى ذلك، ليس من الضروري أن تبقى عمليتا جنيف وأستانا منفصلتين، فحين يتعلق الأمر باحتواء الأزمة ودفع العملية السياسية قدماً، ينبغي الترحيب بأي خطوة تتماشى مع القرار رقم 2254، ولا يهم ما إذا تم تحقيقها في جنيف أو أستانا، أو حتى خارج هذين الإطارين. لذلك، لا تركز طهران على محادثات جنيف في حد ذاتها، فلتحقيق فوائد إيجاد حل سياسي يمكن النظر أبعد من جنيف، ولكن بما لا يتعارض مع مخرجاتها.

من ناحية أخرى، كانت عملية أستانا أكثر نجاحاً من وجهة نظر طهران، حيث كانت تقود المصالحة أو التسوية السياسية السورية، وتحدد بشكل غير مباشر أجواء وجدول أعمال المفاوضات الموازية، بما فيها عملية جنيف. وقد ركزت طهران معظم جهودها السياسية على دفع عملية التسوية السياسية في إطار محادثات أستانا، ويرجع ذلك إلى أربعة أسباب رئيسية.

- أولاً، وُضع إطار أستانا من أطراف خارجية انخرطت بشكل مباشر في الأزمة السورية ولديها الكثير من المصالح على المحك. وعلى الرغم من اختلاف مستوى اهتمام هذه الأطراف بالتسوية والأولويات، إلا أنها ما زالت تتمتع بنظرة أقرب واهتمام أكبر بالتسوية السياسية مقارنة بالأطراف التي تدعم عملية جنيف.
- ثانياً، تتضمن عملية أستانا الأطراف غير السورية الأكثر تأثيراً على الأرض، ما يمكّنهم من الضغط على الأطراف السورية ودفعها إلى التخلي عن حساباتها الخاسرة وتقديم تنازلات عند الضرورة لتجنّب انهيار المحادثات.
- ثالثاً، ركزت عملية أستانا على المبادئ الدولية الرئيسية الواردة في القرار رقم 2254، وهي جزء من خطة النقاط الأربع التي قدمتها إيران.
- رابعاً، جمعت أستانا بين أطراف المعارضة الرئيسية على الأرض، على الرغم من أن القوى الكردية الأكثر قوةً ما زالت مستبعدة.

وإلى جانب الإيجابيات المذكورة أعلاه، تظهر سلبيات في عملية أستانا أيضاً، إذ يمكن للفجوة الآخذة في الاتساع بين روسيا وتركيا بشأن المواقف الإقليمية المختلفة، بما في ذلك ليبيا والصراع الأذربيجاني-الأرميني وكذلك إدلب شمال غربي سوريا، أن تحدّ من فرص تقدُّم عملية أستانا. لقد أظهر كلا الطرفين براغماتية في تسوية خلافاتهما، ومع ذلك، تزيد احتمالية وقوع مواجهة كلما اتسعت الفجوة بينهما. لذا يمكن لمدينة إدلب، التي تشهد مواجهة بين روسيا وإيران ودمشق من جهة وأنقرة من جهة أخرى، أن تظلّ ساحة اختبار لكلا المعسكرين، كما يمكن أن تكون القشّة التي تقسم ظهر البعير. وعلى الرغم من المحادثات التي أجريت لتجنب مثل هذا السيناريو، إلا أنه ما زال يمثل تهديداً خطيراً. ويتمثل التحدي الآخر في غياب تمثيل كردي شامل في عملية أستانا. ولا يمكن للحل الشامل للأزمة أن يتقدّم دون إشراك هذا الطرف الرئيسي الذي يتمتع بدعم خارجي. ويمكن استخدام عملية جنيف لتوسيع أطياف السوريين المشاركين في أستانا، كما يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دور الإشراف أو التوسُّط في هذا السياق.

أخيراً، تشير النقاشات في طهران إلى أن سيناريو العجز عن التوصُّل إلى اتفاق يمثل إشكالية، إذ يُبقي البلد الذي مزقته الحرب في وضع فوضوي مضطرب تستحيل فيه إعادة الإعمار عملياً. إضافة إلى ذلك، يؤدي

العجز عن تحقيق اتفاق تسوية إلى استمرار تكاليف الصراع المرتفعة دون أفق واضح للحل. وفي مثل هذا السيناريو، يمكن لسوريا أن تكون ورقة مهمة في قضايا التوتر بين إيران والولايات المتحدة أو المواجهة بين إيران وإسرائيل، ما قد يؤدي إلى مفاجآت يمكن لها أن تتحول إلى صراع شامل. وعلى الرغم من النجاح في تجنّب هذا السيناريو في العقد الماضي، إلا أنه ما من ضمانات لاستمرار ضبط النفس في المستقبل. كما تجدر الإشارة إلى أن سوريا ستواجه صعوبة في إقامة علاقات طبيعية مع المجتمع الدولي ما لم يتم التوصُّل إلى اتفاق، وهي قضية أساسية لتطبيع مكانتها على الساحة الدولية وإعادة بناء اقتصادها.

خاتمة

تُفضِّل طهران سيناريو التوصُّل إلى اتفاق. ومع ذلك، تشير وجهة نظر قوية في طهران إلى أنه بعد الفشل في الإطاحة بالحكومة السورية، قد تحاول الأطراف الغربية والداعمون الإقليميون للمعارضة السورية استخدام الساحة السياسية لاستكمال المهمة نفسها. لذا أكدت إيران مراراً معارضتها لأي نوع من إملاء الشروط المسبقة، وأكدت أن مستقبل سوريا يجب أن يتقرر في العملية السياسية التي تشارك فيها الأطراف السورية والشعب السوري وحده. وفي هذا السياق، يعدّ التمثيل الكردي مهماً، فقد يدفع الكرد إلى النأي بأنفسهم عن القوى الأجنبية (الولايات المتحدة) لجني ثمار عملية أستانا، وأن يكونوا جزءاً من الحل السياسي الذي يؤدي في النهاية إلى إعادة توحيد الأراضي السورية. لذا يستمر دعم إيران للتسوية السياسية ما لم ترَ طهران أن التسوية وسيلة أخرى لتحقيق هدف السنوات التسع الماضية نفسه، أي إسقاط حليفها في سوريا وإقامة نظام مناهض لإيران ومعادٍ للمقاومة بدلاً منه.